Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

دوافع تبني المؤسسة الاقتصادية للتنمية المستدامة

Motivations for the adoption of the Economic Foundation for Sustainable Development

جريو محمد الأمين ، djeriou mohamed amine

جامعة معسكر

Lecturer in Faculty of Law and Political Science. Mascara
mohammed.djeriou@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2021-02-06 **تاريخ القبول :** 2021-09-01

الملخص

وجدت المؤسسة الاقتصادية نفسها مضطرة إلى مراعاة الجوانب البيئية في مختلف تعاملاتها داخليا وخارجيا، ومراعاة الضغوط الخارجية والداخلية التي تدفعها نحو نهج التنمية المستدامة. فلميعدفيمصلحةالمؤسسةسواءعلىالمدىالبعيدأوالقصيرإغفالالجوانبالمتعلقةبحمايةالبيئة والمواردالبيئيةالمختلفة، وعليه فهذه الدراسة تسلط الضوء على أهم المسببات التي تدفع المؤسسة إلى السير نحو تبني التنمية المستدامة، وكذلك الضغوط التي تفرض عليها داخليا وخارجيا للحفاظ على سمعتها في السوق.

الكلمات المفتاحية:المؤسسة الاقتصادية، التنمية المستدامة، الموارد البيئية، الضغوط الداخلية والخارجية.

Abstract:

The economic institution found itself obliged to take into account the environmental aspects in its various internal and external dealings, and take into account the external and internal pressures that push it towards a sustainable development approach. It is no longer in the interest of the institution, whether in the long or short term, to overlook the aspects related to the protection of the environment and various environmental resources, and accordingly this study sheds light on the most important reasons that push the institution to move towards adopting sustainable development, aswell as the pressures imposed on it internally and externally to preserve its reputation in the market

Keywords: Economic establishment, sustainable development, environmental resources, internal and external pressures

مقدمة:

-إن مراعاة الجوانب البيئية من طرف المؤسسات الاقتصادية يعد ركيزة أساسية لزيادة قدرتها التنافسية وتعظيم ربحتها، من خلال ما تسهم به في القضاء على التلوث وتطوير الأداء البيئي، إضافة إلى التقليل من التكلفة وتخفيض معدلات الحوادث، فضلا عن زيادة كفاءة العاملين ورفع مستوى أدائهم، كما أن احترام البيئة والحفاظ عليها يحسن من سمعة المؤسسة وصورتها وزيادة قدرتها على اكتساب أسواق جديدة ومستهلكين جدد، حيث أصبحت المؤسسات تسعى إلى تأطير وإدارة وبرمجة تعاملها مع الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة، وأصبحت سمعة واسم الشركة في هذا المجال مصدر تنافسي وهذا ما يطلق عليه بالمؤسسة الاقتصادية المواطنة[1].

وهكذا نجد أن المؤسسات الاقتصادية التي تسعى في الأغلب إلى تحقيق ربح مادي أصبحت تلعب دورا اجتماعيا فاعلا حاليا، وهذا حفاظا على مكاسبها وصناعة مكانة مرموقة في السوق اتجاه منافسيها، وهي مكانة لا يمكن الوصول إليها من دون محاولة صناعة صورة ذهنية لدى الجمهور تسمى صورة مؤسسة مواطنة، والتي تسهم الكثير من الأدوات في صياغة ملامحها في أذهان الأفراد من جهة، والضمير الجماعي للمجتمع ككل.

هذه الدراسة تسلط الضوء على الأهداف الآتية:

- الدور الفعلي الذي يمكن أن تحققه المؤسسة الاقتصادية في التنمية المستدامة
- اظهار حتمية توجه المؤسسة الاقتصادية وسيرها نحو تفعيل نظم التنمية المستدامة في أوجهها الثلاث من جانب اقتصادي واجتماعي وبيئي
- تسليط الضوء على ما يمكن أن يتحقق للمؤسسة الاقتصادية على أرض الواقع من فوائد جمة نتيجة سلوكها سلوك التنمية المستدامة

- اظهار الجوانب الإيجابية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تحققها المؤسسة الاقتصادية للسير نحو المواطنة لكي تستطيع المنافسة مع أقرانها في السوق.

وعليه وجدت المؤسسة نفسها مضطرة إلى مراعاة الجوانب البيئية في مختلف تعاملاتها داخليا وخارجيا، ومراعاة الضغوط الخارجية والداخلية التي تدفعها نحو نهج التنمية المستدامة. فما مفهوم التنمية المستدامة وما أبعادها التي على المؤسسة مراعاتها، وما هي الدوافع والمسببات التي تجعل المؤسسة الاقتصادية تنتهج نهج وسياسة التنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم اعتماد الخطة الآتية:

1 مفهوم التنمية المستدامة

1.1 تعريف التنمية المستدامة

2.1 أبعاد التنمية المستدامة

2 الضغوطات الواقعة على المؤسسة الاقتصادية لتبني مفهوم التنمية المستدامة

1.2 الضغوط الخارجية

2.2 الضغوط الداخلية

1-مفهوم التنمية المستدامة

إن الاهتمام الحقيقي بالتنمية لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وكان مركزا حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المتخلفة، وابتداء من السبعينيات من القرن الماضي، شهد مفهوم التنمية ثورة. فإلى جانب المعنى الذي كان محصورا في البعد الاقتصادي والاجتماعي، فقد تم إلحاق مصطلحات جديدة بالتنمية، وأصبحت من أهم هذه المصطلحات المتداولة في أدبيات التنمية. ومن أهمها ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة، والذي تبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة بورتلاند سنة 1987، تم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم وهذا بالرغم من وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية المستدامة.

1.1-تعريف التنمية المستدامة:

عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها". واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض على تعريف للتنمية المستديمة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو[2] البرازيلية عام 1992 على " **أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل**"[3].

وبالنسبة للتعريفات التشريعية فقد لقد تأسس قانون حماية البيئة 03-10 على مفهوم التنمية المستدامة كمصطلح يندرج ضمن الاهتمامات النابعة من قمة ريو دي جانيرو في 1992 والميثاق المغاربي حول حماية البيئة والتنمية المستدامة، وقد تم توقيع الاتفاقية بمدينة نواكشط بتاريخ 11 ديسمبر 1992، والاعلان العربي عن التنمية المستدامة جامعة الدول العربية مدينة القاهرة في 24 أكتوبر 2001[4]، ومؤتمر جوهانسبورغ لسنة 2002، الذي يؤكد في بنده 15 منه على ضرورة الالتزام بالتنمية المستدامة.

ومن خلال المعالجة التشريعية نجد تمايزا وتفاوتا تشريعيا في تعريف التنمية المستدامة. حيث أشار المشرع إلى هذا المفهوم، بمناسبة إصداره للمرسوم الرئاسي 94-465 المؤرخ في 25 ديسمبر 1994 والمتضمن إحداث مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستدامة والمحدد لصلاحياته وتنظيمه وعمله[5]، ثم ربط المشرع بين تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة بالقانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة[6]، وتصدى المشرع لتعريف التنمية المستدامة في المادة 03 من القانون رقم 03-01 مؤرخ في 17 فيفري 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة[7] بما يلي: "التنمية المستدامة نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة".

وما يلاحظ أن هذا التعريف لم يكن واضحا، ناهيك على أنه ربط التنمية المستدامة بالأجيال القادمة دون الإشارة إلى الأجيال الحاضرة.

وعاد المشرع مرة ثانية لتعريف التنمية المستدامة في نص المادة 04 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث جاء فيها " ... التنمية المستدامة مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية

البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".

وعرف المشرع التنمية المستدامة في القانون رقم 06-06[8] المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في المادة 02 على أنها: " التي بموجبها تساهم سياسة المدينة في التنمية التي تلبي الحاجات الآنية دون رهن حاجات الأجيال القادمة".

كما نجد المشرع ينظم حماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة في القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004، ونجده يربط ترقية الطاقات المتجددة ويجعلها في إطار التنمية المستدامة في القانون رقم 04-09[9] المؤرخ في 14 أوت 2004، ثم ينظم الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة في القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004[10].

ونجد أن المشرع أقام تعريف التنمية المستدامة على أساس الموازنة بين التنمية من جهة، وحماية البيئة من جهة أخرى تلبية لحاجيات الأجيال الحاضرة والمستقبلية، إلا أنه يجب إعادة النظر في هذا المفهوم الغربي والذي لا يمكن أن يتماشى مع سياسة الدول النامية ومنها الجزائر، وعلى هذا فالراشد إقامة مفهوم التنمية المستدامة على أساس العقلانية[11] لا أساس الموازنة،وتحقيق التنمية في بعدها العقلاني الذي لا يؤثر على البعد الاجتماعي ولا الاقتصادي ولا حتى البيئي للدولة.

وأقر المشرع مبدأ العقلانية عند كل استغلال موارد باطن الأرض في المادة 61 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث جاء فيها: "يجب أن يخضع استغلال موارد باطن الأرض لمبادئ هذا القانون خصوصا مبدأ العقلانية"[12]

2.1-أبعاد التنمية المستدامة

هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد[13] ويرى باحثون آخرون أن " أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع[14].

ويرى نفس الباحثين في دراسة أخرى لهم أن "التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة، فهي لا ترتكز على الجانب البيئي، بل تشمل أيضا جوانب اقتصادية واجتماعية"، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لأنها جميعا تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة[15].

وقد سبق هؤلاء الباحثين خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول هذه الأبعاد إذ أكدوا أنه كثيرا ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية إتباع الأساليب الإدارية البيئية، إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فقط، بل يشمل التركيز على استراتيجية إدارية اقتصادية تتضمن منظورا بيئيا واجتماعيا ومؤسسيا قوامه التنمية البشرية.

ومن هذه التعاريف يتبين أن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد، البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أي أن التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وكل بعد من هذه الأبعاد يتكون من مجموعة عناصر، والجدول رقم (01) يوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها[16]

2-الضغوطات الواقعة على المؤسسة الاقتصادية لتبني مفهوم التنمية المستدامة

تخضع المؤسسة الاقتصادية بحكم المحيط الذي تعمل فيه إلى مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية، والتي تدفعها نحو انتهاج سياسة التنمية المستدامة.

فالضغوط الخارجية هي ما كانت خارجة عن محيط المؤسسة، أي تسببها مؤثرات خارجة عن إرادة المؤسسة، فهذه الأخيرة لا تعمل لوحدها منعزلة عن العالم، فهي تؤثر وتتأثر بالعوامل والظروف الخارجية المحيطة بها.

1.2-الضغوطات الخارجية الواقعة على المؤسسة للسير نحو التنمية المستدامة

تخضع المؤسسة إلى مؤثرات خارجية بفعل عملها، تفرض عليها سياسات وتوجهات نحو إقامة تنمية مستدامة تراعي فيها هذه الأخيرة الجوانب البيئية والاجتماعية في مخططاتها واستراتيجياتها، كما تمارس مختلف الأطراف الفاعلة والتي تتعامل مع المؤسسة الاقتصادية مجموعة من الضغوطات على هذه الأخيرة بغية دفعها نحو خيار التنمية المستدامة، وذلك لأن هذا الخيار يحقق فوائد متبادلة للمؤسسة وللأطراف المتعاملة مع هذه الأخيرة، ويمكن حصر هذه المؤثرات كالآتي:

1.1.2-زيادة الاهتمام بقضايا حماية البيئة[17]

ازدادت الضغوطات على المؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بمعالجة التلوث الذي تحدثه الصناعات المختلفة، وكيفية حماية البيئة والاستخدام الفعاللموارد. لذلك فالمؤسسة أمام تحديات كبيرة لترشيد استخدامها للموارد، ووضع استراتيجية خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، وعدم استخدام المركزات والألوان الصناعية في العمليات الإنتاجية، وإعادة استخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج.

وإغفال المؤسسة للجوانب البيئية قد يضر بها بشكل مباشر، في ظل الاهتمام المتزايد سواء على مستوى الأفراد أو المنظمات غير الحكومية بحماية البيئة والحفاظ عليهاوالعناية بمواردها، وتزايد هذا الوعي البيئي غداة ظهور الكثير من الكوارث البيئية المختلفة، منهاكارثة (**Tchernobyl**) في سنة 1986[18]، وكارثة (**british petrolium**) في سنة 2010[19]، وأخيرا الانفجار الحاصل في مرفأ لبنان حديثا.

2.1.2-الهيئات المستقلة المتمثلة في المنظمات غير الحكومية.

ابتداء من التسعينات من القرن الماضي، أصبحت المؤسسات الاقتصادية تواجه ضغوطات متعددة من عدة جهات، منها المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات حماية البيئة، حيث أن هذه الأخيرة أصبحت تتابع نشاطات كبرى المؤسسات وتتصدى لمخالفاتها سواء المتعلقة بخصائص المنتجات أو بحقوق العمال أو بالبيئة بمختلف الوسائل المتاحة أمامها[20].

وتعرف المنظمات غير الحكومية، التي تطلق عليها أحياناً تسمية «المنظمات أو الجمعيات الأهلية»، بأنها منظمات أو جمعيات تطوعية لا تهدف إلى تحقيق ربح، يتجاوب المواطنون من خلالها مع قضايا محددة، ويعملون من أجلها، سواء بصفتهم أفراداً أو جماعات. ويرجع تكوين المنظمات الأهلية الأولى إلى ما قبل القرن العشرين. في ذلك الوقت كان معظم أعضاء هذه الجمعيات من الأغنياء والنبلاء الذينينظمون الرحلات الاستكشافية، أو يعملون على حماية أنواع من الحياة البرية، أو مناطق طبيعية متميزة، أو غير ذلك. ومع بزوغ الحركة البيئية الحديثة في منتصف الستينات من القرن الماضي، تكونت مئات من المنظمات غير الحكومية، خاصة في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، واختلفت اهتماماتها حول القضايا البيئية، فمنها من كان يهتم بالحياة البرية، ومنها ما كان يهتم بالبيئة البحرية، إلى ما هنالك. ولقد لعبت هذه المنظمات دوراً هاماً في الضغط على الحكومات المختلفة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الانسان في استوكهولم عام 1972، وفي نشر الوعي والعمل البيئي بعد ذلك[21].

ويمكن تقسيم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة الى ثلاثة أنواع: فالنوع الأول منظمات نشأت على المستوى الوطني، وتحولت بعد ذلك الى العمل على المستوى العالمي، مثل الصندوق العالمي لحماية الطبيعة، ومنظمة السلام الأخضر (غرينبيس)، وأصدقاء الأرض. والنوع الثاني منظمات تعمل على المستوى الاقليمي. والثالث وهو النوع الغالب، منظمات تعمل على المستوى الوطني والمحلي أيضا.

وفي الجزائر، أثر غياب إطار قانوني يكفل حرية إنشاء الجمعيات طيلة ثلاث عشريات على انحصار عدد الجمعيات ، و تراجع واضمحلال الرغبة الجماهيرية في التطوع والنضال المدني ، وضعف نسبة المشاركة الجمعوية في الجزائر ، و نقص ملحوظ في توجه النشاط الجمعوي إلى حماية البيئة ، و أكد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة أن دور المجتمع المدني في حماية البيئة في الجزائر لا يزال هامشيا ، وفي الواقع نجد أن الكثير من جمعيات حماية البيئة والتي ليست على قدر كاف من التنظيم والكفاءة، يستوي وجودها من عدمه، وأن الكثير منها لا يعرف إلا اسمها ، ولا ينحصر دور بعضها إلا في الاحتفال بالأعياد الرسمية الوطنية منها والعالمية.

وفي جانب آخر من جوانب الضعف الكامنة في الجمعيات تنحصر نشاطات الكثير من الجمعيات في ردود أفعال عن مواقف الإدارة، مما يعكس ضعف التنبؤ والتخطيط المستقبلي لتحديد أهدافها، الأمر الذي يولد ضعف تعبئة الجمهور الذي يحتاج إلى وقت طويل ومنهجية مدروسة لشحنه وإقناعه. وإضافة إلى عوامل الضعف الكامنة في الجمعيات نفسها، فإنها تعاني من ضعف التنسيق والتعاون فيما بينها[22].

3.1.2-المستهلكون والزبائن الذين أصبحوا أكثر وعيا وتنظيما

أدى الاهتمام الإعلامي والنقاش الدائر حول تدهور البيئة وأثره على جودة الحياة ومستقبل الأرض،إلى ظهور ونمو الوعي البيئي لدى الأفراد[23]، وأصبح هؤلاء يأخذون في الحسبان الاعتبارات البيئية عند تقييمهم للمنتجات قبل اتخاذ قرار الشراء، ولإظهار مدى ارتباطهم بقضايا حماية البيئة، فإن المستهلكينمستعدون لمقاطعة المنتجات الملوثة مهما كانت المغريات، بل وهم مستعدون لدفع سعر أعلى مقابل الحصول على منتجات خضراء[24].

هذا النوع من السلوك لدى المستهلك لا يمكن أن ينشأ إلا إذا توفرت لديه معلومات موضوعية وكافية حول الخصائص البيئية للمنتج، وفي حالة غياب هذه المعلومات، فإن مصداقية القيمة البيئية للمنتج التي يتم الإعلان عنها تصبح موضع شك، الأمر الذي يؤثر على سمعة العلامة والمؤسسة الاقتصادية بشكل عام.

وحفز ظهور ونمو الوعي البيئي للمستهلك المؤسسات الاقتصادية على انتهاج سلوك صديق للبيئة، بهدف الحفاظ على وضعها التنافسي في السوق، وهذا التغير في السلوك يمكن ملاحظته بشكل أوضح لدى المؤسسات الاقتصادية التي لها علاقة مباشرة مع المستهلك النهائي لمنتجاتها.

ويعتبر الزبائن أهم عنصر تتعامل معه المؤسسة، لهذا فهو يشكل أكبر ضغط بالنسبة لها. سواء تعلق الأمر بزبائن المؤسسة أو المستهلكين النهائيين، فإن طلباتهم في مجال حماية البيئة تبقى في نمو وتطور متزايدا. فتبعا لالتماساتهم تحاول المؤسسة عادة إمدادهم بمنتجات صديقة للبيئة[25].

4.1.2-المستثمرين والمساهمين الذين أصبحوا أكثر حساسية لتصرفات المؤسسات

يترتب عن التأثيرات البيئية السلبية لأنشطة المؤسسات الاقتصادية زيادة في المخاطر والالتزامات البيئية، وكذا تخفيض الأرباح المحققة، ولذلك فإن هناك ضغوط متزايدة من جانب المساهمين والمستثمرين للحصول على معلومات عن أداء المؤسسة البيئي، إلى جانب أدائها المالي، فمجموع المستثمرين والمساهمين على قناعة كافية بأن الممارسة البيئية السيئة لأنشطة الوحدات الاقتصادية قد تؤدي إلى زيادة الالتزامات وبالتالي المخاطر، مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح، والإضرار بمصالحهم[26].

5.1.2-العولمة

لقد أصبح العالم اليوم قرية صغيرة بفعل تطور وسائل الاتصال والمواصلات، وصار بالإمكان نقل الأموال وحركة الأشخاص وتبادل الأفكار بشكل سريع بين مختلف القارات والدول. وإن هذا الأمر ولد منافسة شديدة، وأصبح غير ممكن حماية الصناعة التقليدية بالوسائل القديمة، بل يتطلب الأمر أن تعملهذه الصناعة بآليات قادرة على منافسة المؤسسات الحديثة في دول العالم المتقدم، وكمثال على ذلك اكتساح المنتجات اليابانية خاصة الإلكترونية والسيارات كافة الأسواق العالمية والوطنية[27].

ولأن هذه المؤسسات الأجنبية الرائدة تعتبر بالمقاييس العالمية مؤسسات مواطنة تعنى بحماية البيئة، فإنها تفرض وبحكم التنافسية على المؤسسات الاقتصادية عبر العالم أن تتحمل مسؤوليتها البيئية أمام العالم، من أجل خلق صورة جمالية لهذه المؤسسات تمنح لها مكانة مرموقة بين المؤسسات الاقتصادية عبر العالم، وشهرة خضراء ما ينعكس بالإيجاب على مردودها الاقتصادي.

6.1.2-الاهتمام بالأخلاق والقيم والأدوار الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية (الأولويات الخضراء)

الاهتمام بالجانب الأخلاقي في نشاط المؤسسات الاقتصادية ليس بجديد، حيث "كان الفيلسوف اليوناني أرسطو هو أول من هاجم أسس السوق، في الجزء الأول من كتابه (السياسة)، حيث ناقش فيه قوانين الأسرة وفرق بين المهن النبيلة التي يمكن بها للرجل أن يعيل اسرته من تلك الحقيرة (التجارة الحقيرة)[28] ، ثم ظهرت الدعوة إلى الممارسات الأخلاقية في الديانات المختلفة. وجاء (**Adam Smith**) مدافعا بشدة عن النظام الرأسمالي، ومؤمنا بأن هناك يدا خفية تعمل على تحقيق النفع العام من دون أن يتم السعي إلى ذلك، ورأى بأن الكفاح الأناني طبيعي جدا لكسب العيش، ويعلم الفضائل الضرورية.

و في عهد الثورة الصناعية ظهر الكثير من الشقاء الإنساني خصوصا ذلك المتعلق بالظروف غير الإنسانية التي كان يعيشها العمال، مما أدى إلى تزايد الدعوات لمراعاة الجوانب الأخلاقية في نشاطات المؤسسات، و في الخمسينات من القرن العشرين كانت المؤسسات تفترض أنه في سعيها لتحقيق هدف الربح، يجب أن تتجنب القانون قدر المستطاع، و أن تشق طريقها بمهارة عبر حقل الألغام الذي

يمثله علم الأخلاق، ولكن خلال الستينات والسبعينات و الثمانينات، تغيرت قواعد وأساليب الأعمال، وتحولت المعتقدات الأساسية للحقل الجديد لأخلاقيات الأعمال إلى المؤسساتية[29]

وأصبح اليوم موضوع مراعاة القيم الأخلاقية في أداء المؤسسات وأنشطتها يحظى باهتمام أكبر، فعلى المستوى الداخلي تواجه المؤسسات ضغوطا لتحسين نوعية حياة العامل، وتوفير فرص التطور وتحقيق الذات، وتخفيف سيطرة المؤسسة عليه. وأما على مستوى المجتمع، فتواجه المؤسسات ضغوطا لتبنيتوجهات أكثر نبلا وأكثر شفافية تجاه مصالح المجتمع وموارده وأجياله المستقبلية وقيمة تقاليده، والاطلاع بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية بأمانة.

وعلى هذا الأساس شهدت الساحة الأمريكية في السنوات الأخيرة تعاظم الحركات من أجل الحفاظ على البيئة وتحقيق الشفافية في حساب الشركات والمصارف المدرجة في البورصة، والدفاع عن حقوق المساهمين وحماية المستهلك وهذا الاتجاه نابع من تنازل الدولة عن دورها التقليدي في التنظيم والضبط والمراقبة في المجال الاقتصادي والاجتماعي. كما تتجه أوروبا نحو نفس الاتجاه.

2.2-الضغوط الداخلية الواقعة على المؤسسة للسيرنحو التنمية المستدامة

تشكل مكونات البيئة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية تحديات مستمرة وجب أخذها بعين الاعتبار عند ممارسة هذه الأخيرة لنشاطها في محاولة لتحقيق أهدافها، ولابد على المؤسسة الاقتصادية أن تقوم بدراسة شاملة للبيئة الداخلية لها ، وذلك بهدف تحديد نقاط القوة والضعف في إمكانيات الموارد البشرية العاملة فعلا داخل المؤسسة الاقتصادية ، لتتمكن إدارة الموارد البشرية من تحديد مدى قدرة هذه الموارد البشرية على تلبية احتياجات وإنجاز الاستراتيجية العامة للمؤسسة الاقتصادية، وتحقيق رسالتها المستقبلية في تنمية مستدامة شاملة .

إن أهم عامل داخلي مؤثر في أية مؤسسة اقتصادية وهو ثروتها الحقيقية التي لا تنضب هو عامل الموارد البشرية، وإن أي مؤسسة اقتصادية عندما تضع سياستها العامة وتقرر السير نحو التنمية المستدامة، فإن مكوناتها من الثروة العمالية هي الكفيلة بتحقيق هذه السياسة، وإن العامل الواعي والمثقف بيئيا يشكل عاملا مساعدا للمؤسسة الاقتصادية يدفع بها نحو تبني سياسة التنمية المستدامة.حيث يمكن تلخيص المؤثرات الداخلية للمؤسسة الاقتصادية للسير نحو التنمية المستدامة كالآتي:

1.2.2-تصميم المؤسسة الاقتصادية

في الماضي كان تركيز منشئي المؤسسات على ضخامة الحجم و النمو، أما الآن فأصبح التركيز على المؤسسات الاقتصادية المصغرة القادرة على التكيف، و التي تتكون من أجزاء شبه مستقلة تعمل من خلال فرق عمل، و يتم انشاء المؤسسات الاقتصادية حاليا وفقا لمفاهيم إدارة المشاريع، حيث تستطيع هذه الأخيرة التكيف بشكل سريع مع التطورات الحاصلة في المناخ الخارجي للمؤسسة، و منه إلى الاندماج وبشكل سريع مع موجة التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، والأخذ بعين الاعتبار المسائل البيئية و الاجتماعية بالإضافة إلى العامل الربحي و الاقتصادي، فتصميم المؤسسة يجعل من توجهاتها أكثر مرونة و أكثر قابلية لأن تكون مؤسسة مواطنة صديقة للبيئة.

2.2.2-عامل الموارد البشرية الواعية بيئيا

يعتبر العمال في العديد من المؤسسات الاقتصادية اليوم الرأسمال البشري لها، وهم شركاء للملاك وزملاء للإداريين، خلافا لمبادئ السيد والمسود، والرئيس والمرؤوس التي سادت في العقود الماضية، حيث يساهم العمال حاليا في المؤسسات التي يعملون فيها، كما يشاركون في أرباحها وإدارتها مما يحفزهم على بذل المزيد من الجهد والتفاني في خدمة مؤسستهم والمساهمة في تحقيق نجاحها.

وهي تشمل أفراد المؤسسة الاقتصادية بمختلف مستوياتهم ومؤهلاتهم ووظائفهم، فكل أولئك يساهمون في إنشاء قيمة اقتصادية ومجتمعية، وفي إطار تحليل الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية يجب التمييز بين فئتين من الأفراد:

أولا: أفراد مؤهلون

وهم الكفاءات أو المهارات الذين تعتمد عليهم المؤسسة بشكل أساسي في إرساء معالم سياسة التنمية المستدامة، ولابد على هؤلاء الأفراد أن تكون لهم ثقافة بيئية ووعي بيئي يدفع بهم إلى المساهمة الفاعلة والبناءة في مشروع التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية، بحيث يصبح هذا الأخير التزام شخصي لهؤلاء. ولابد كذلك من المساهمة الفاعلة للمؤسسة الاقتصادية عن طريق دورات تدريبية لهؤلاء العمال لنشر الوعي البيئي بين صفوفهم[30].

ثانيا: أفراد منفذون

وهم فئة العمال، والذين يجب على المؤسسة كذلك توعيتهم بشكل دوري ومستمر بأهمية خيار المؤسسة نحو التنمية المستدامة، عن طريق نشر الوعي البيئي في صفوفهم، حتى تحقق المؤسسة سياستها نحو التنمية، وحتى يساهم هذا الفرد الواعي في حماية البيئة الخارجية عن المؤسسة الاقتصادية، وبالتالي يصبح فردا فاعلا في مجتمعه ما يحقق فائدة تعود بالنفع على المؤسسة وعلى المجتمع ككل.

والجدير بالذكر أن المؤسسات الاقتصادية المعاصرة تعتمد في معظمها على الكفاءات، فهو مورد استراتيجي تعول عليه المؤسسة الاقتصادية في بناء استراتيجيتها وسياستها البيئية، عن طريق إعطاء الفرص للأشخاص الذين لم يحالفهم الحظ في اكمال تعليمهم الجامعي أو الثانوي، ولكن بالتحاقهم بالدوراتالتدريبية يكتسبون مهارات كثيرة خصوصا في الجانب البيئي، مما يؤدي إلى أن يكون معظم فئات المجتمع منتجا، و بالتالي الاستفادة القصوى من طاقات معظم الأفراد، و هذا العامل الذي عمل جاهدا على تطوير مهاراته قد تكون كفاءته أكبر من شخص لديه شهادة جامعية و لكن توقف عند تلك النقطة، لدى فإنها تخلق منافسة بين العمال في محاولتهم للحصول على وظيفة مناسبة، أو التدرج في سلم الوظائف و اختبار مهاراتهم، و تؤدي إلى التنافس على آداء عمل جيد بنوعية متميزة، و بالتالي تحسين الآداء[31].

3.2.2-انتهاج سياسة الآداء المستدام في المؤسسة الاقتصادية

إن هدف تحسين الآداء في المؤسسة لا يأتي إلا من خلال الدراسة الشاملة لعناصره ومستوياته، وتحليل العوامل التنظيمية المؤثرة فيه، والبحث عن الأساليب الفاعلة لتحسين وتطوير تلك العوامل. و إن فلسفة تحسين الآداء في المؤسسة الاقتصادية تمثل سياسة عامة تنتهجها المؤسسات الحديثة، حيث يسود الاقتناع بضرورة التحسين و التطوير المستمر لكافة العوامل التنظيمية في المؤسسة التي تؤثر على أداء العاملين فيها بدءا بالقيادات العليا و انتهاء بالمستويات التنظيمية في كل المجالات[32] ، و حيث أن مؤسسة القرن الحادي و العشرين التي تود المحافظة على قدرتها التنافسية، عليها أن تتبع المعايير الخضراء، و أن تراعي و بشكل متواصل الاعتبارات البيئية في استراتيجياتها و مخططاتها البيئية بعيدة المدى، و تعمل على تحسين الأداء الكلي لها.

خاتمة

ومن خلال دراستنا هذه فإننا نخلص إلى أن المؤسسة الاقتصادية أصبحت تحت ضغوطات داخلية وخارجية تدفعها نحو السير إلى التنمية المستدامة، والذي من لمفترض عليها وقبل أن تفرض عليها فرضا أن تتجه نحو تفعيل أبعاد التنمية المستدامة طواعية، وأن تخطط لذلك في سياستها الداخلية والخارجية لكي تكون من مصاف المؤسسات المواطنة قادرة على المنافسة في سوق دولي أصبح يراعي مبادئ التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن خلال ذلك يكمن ابراز النتائج المتوصل اليها كالآتي:

- أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أصبحت مجبرة على السير نحو التنمية المستدامة حيث أصبحت ضرورة وحتمية ملحة يفرضها عليها الواقع الذي تعيش فيه.

- أن المؤسسة الاقتصادية تخضع لضغوطات داخلية من داخل المؤسسة بحد ذاتها، وضغوط من خارج المؤسسة تدفعها نحو انتهاج سياسة التنمية المستدامة.

- أن المؤسسة الاقتصادية الملتزمة بأبعاد التنمية المستدامة هي مؤسسة مواطنة تجد ثمار سياستها التنموية المستدامة من خلال النتائج المحققة وتأثيرها الإيجابي على المحيط الذي تعمل فيه.

ومن خلال هذه النتائج يمكن اقتراح ما يلي:

- أن تضع المؤسسة الاقتصادية قيد انشاءها مخططا يتماشى وسياسة التنمية المستدامة.

- أن تقوم المؤسسة الاقتصادية باستمرار بتكوين المورد البشري المكون لها لأن ذلك من شأنه اخراج عامل واعي بيئيا يساهم في سير مؤسسته نحو انتهاج سياسة التنمية المستدامة طواعية.

- أن تبحث المؤسسة بالإضافة إلى تحقيق الربح المادي عن تأثيرها في محيطها الذي تعمل فيه عن طريق الحفاظ على البيئة من المخلفات التي يمكن أن تنتجها أثناء دورتها الإنتاجية، وأن تراعي المجتمع الذي تعمل فيه عن طريق مبادرات تشجيعية لفئات المجتمع لكي تكون من مصاف المؤسسات المواطنة.

1-االجدول(1): أبعاد التنمية المستدامة

البعدالاقتصادي	البعدالاجتماعي	البعدالبيئي
النموالاقتصاديالمستديم	المساواةفيالتوزيع	النظمالإيكولوجية
كفاءةرأسالمال	الحراكالاجتماعي	الطاقة
إشباعالحاجاتالأساسية	المشاركةالشعبية	التنوعالبيولوجي
العدالةالاقتصادية	التنويعالثقافي	الإنتاجيةالبيولوجية
	استدامةالمؤسسات	القدرةعلىالتكييف

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 35، العدد 1، جانفي 2008، ص 177.

. قائمة المراجع:

- **القوانين:**

01-القانون رقم 01-20 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج ر ، العدد 77 ، مؤرخة في 15 ديسمبر 2001 و نصوصه التطبيقية : مرسوم تنفيذي رقم 05-416 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 ، يحدد تشكيلة المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ومهامه وكيفيات سيره، ج ر العدد 72 مؤرخة في 02 نوفمبر 2005

02-القانون رقم 03-01 مؤرخ في 17 فيفري 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج ر العدد 11 مؤرخة في 19 فيفري 2003، تلى ذلك نصه التطبيقي المرسوم التنفيذي رقم 04-81 المؤرخ في 14 مارس 2004، يحدد كيفيات وضع بنك معطيات للسياحة، ج ر العدد 15مؤرخة في 14 مارس 2004.

03-القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ج ر العدد 15 مؤرخة في 12 مارس 2006.

04-القانون رقم 04-09 مؤرخ في 14 أوت 2004، يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 52 مؤرخة في 18أوت 2004.

05-القانون رقم 04-20 مؤرخ في 25 ديسمبر 2004، يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 84 مؤرخة في 29 ديسمبر 2004

06-المرسوم الرئاسي رقم 94-465 المؤرخ في 25 ديسمبر 1994، يتضمن إحداث مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستديمة ويحدد صلاحياته، وتنظيمه وعمله، ج ر العدد 01، مؤرخة في 08 يناير 1995، ثم صدر تبعا لذلك المرسوم التنفيذي رقم 96-481 المؤرخ في 28 ديسمبر 1996يحدد تنظيم المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستديمة وعمله، ج ر العدد 84 مؤرخة في 29 ديسمبر 1996

- **الكتب:**

01-باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2003

02-صالح مهدي، محسن العامري، د.طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

03-عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، دار العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2015.

04-نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

05-علي السلمي، السلوك الإنساني في منظمات الأعمال، دار القريب للطباعة والنشر، مصر ،1995

-دهشتي صديقه محمد، دور المنظمات الغير الحكومية في ضمان حقوق الإنسان: دراسة تطبيقية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2016

07-ليزا نيوتن، ترجمة: ايهاب عبد الرحيم محمد، نحو شركات خضراء، (مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة)، شركة مطابع المجموعة الدولية، الكويت، 2006

08-عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان، الأردن، 2006

09-د. هشام بشير و د.علاء الضاوي سبيطة، حماية البيئة والتراث الثقافي في القانون الدولي، المركز القومي، مصر، الطبعة الأولى، 2013.

10- Alain Chauveau et Jean-Jacques Rosé, l'entreprise responsable, éditions d'organisation, Paris, France, 2003.

11- Chauveau A & Rosé.J, L'entreprise responsable, Editions d'organisation, Paris, 2003.

- **المقالات**

01-ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36، العدد 1، جانفي2009.

02-عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 35، العدد 1، جانفي 2008

- **المذكرات**

01-وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010

02-مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر بمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة وهران، 2013-2014.

03-أبو القاسم حمدي، تنمية كفاءات الأفراد ودورها في دعم الميزة التنافسية للمؤسسات: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير تخصص إدارة الأعمال، جامعة الأغواط، 2003-2004.

04-رحيل أسية، دور الكفاءات في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في إدارة الأعمال، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2010-2011.

. الهوامش:

[1] المؤسسات الاقتصادية المواطنة تعني النظر إلى ما هو أبعد من الأرباح التي تتحقق في المدى القصير، وهو ما يعنى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار حاجات واهتمامات أصحاب المصالح المختلفة للمؤسسة أي كل من له علاقة بهذه الأخيرة، وارتفاع مستوى المعايير الأخلاقية لها، وخلق بيئة صالحة للتجارة. تعريف وارد عن مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، مواطنة الشركات، مفهوم المواطنة وتطبيقاته في مجال الأعمال.

[2] انعقد مؤتمر ريو دي جانيرو المعروف بقمة الأرض حول البيئة و التنمية المستدامة في الفترة ما بين 01 إلى 12 جوان 1992 بمشاركة 178 دولة و حضور 140 رئيس دولة و هو يتضمن 27 مبدأ للتنمية المقبولة بيئيا، و تدعو وثيقة ريو إلى التعاون بين دول العالم لمواجهة تدهور البيئة، الوثيقة مأخوذة من كتاب المؤلف عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي مخاطر الحاضر و تحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية-طبعة 2000، ص 227 - 236

[3] ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36، العدد 1، جانفي2009، ص 23

[4] عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، دار العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 116

[5] المرسوم الرئاسي رقم 94-465 المؤرخ في 25 ديسمبر 1994، يتضمن إحداث مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستديمة ويحدد صلاحياته، وتنظيمه وعمله، ج ر العدد 01 ، مؤرخة في 08 يناير 1995 ، ثم صدر تبعا لذلك المرسوم التنفيذي رقم 96-481 المؤرخ في 28 ديسمبر 1996يحدد تنظيم المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستديمة وعمله، ج ر العدد 84 مؤرخة في 29 ديسمبر 1996.

[6] القانون رقم 01-20 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ، ج ر ، العدد 77 ، مؤرخة في 15 ديسمبر 2001 و نصوصه التطبيقية : مرسوم تنفيذي رقم 05-416 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 ، يحدد تشكيلة المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ومهامه وكيفيات سيره، ج ر العدد 72 مؤرخة في 02 نوفمبر 2005 ، المرسوم التنفيذي رقم 05-443 مؤرخ في 14 نوفمبر 2005 ، يحدد كيفيات تنسيق المخططات التوجيهية القطاعية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ومجال تطبيقها ومحتواها وكذا القواعد الإجرائية المطبقة عليها.، ج ر العدد 75 مؤرخة في 20 نوفمبر 2005 ، المرسوم التنفيذي رقم 02-115 مؤرخ في 03 أفريل 2002 ، يتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.، ج ر العدد 22 مؤرخة في 03 أفريل 2002 ، قرار مؤرخ في ، 07 ماي 2005 ، يتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة ، ج ر العدد 44 مؤرخة في 26 جوان 2005

[7] القانون رقم 03-01 مؤرخ في 17 فيفري 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج ر العدد 11 مؤرخة في 19 فيفري 2003، تلى ذلك نصه التطبيقي المرسوم التنفيذي رقم 04-81 المؤرخ في 14 مارس 2004، يحدد كيفيات وضع بنك معطيات للسياحة، ج ر العدد 15مؤرخة في 14 مارس 2004.

[8] القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ج ر العدد 15 مؤرخة في 12 مارس 2006.

[9] القانون رقم 04-09 مؤرخ في 14 أوت 2004 ، يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 52 مؤرخة في 18أوت 2004.

[10] القانون رقم 04-20 مؤرخ في 25 ديسمبر 2004 ، يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.، ج ر العدد 84 مؤرخة في 29 ديسمبر 2004.

[11] و في هذا السياق استعمل المشرع العقلانية كأساس للموازنة ما بين التنمية و الحماية في المادة 06 من القانون رقم 03-10 المتعلق بالتنمية المستدامة و التي جاء فيها « تقوم تنمية الأنشطة السياحية على المبادئ و الكيفيات المحددة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية طبقا لأحكام المادتين 22 و 38 من القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 و المذكور أعلاه

[12] مقتضيات حماية الأرض وباطن الأرض ضمن قانون حماية البيئة 03-10 تتكون من الأرض وباطن الأرض والثروات التي تحوي عليها بصفتها موارد محدودة قابلة أو غير قابلة للتجديد، محمية من كل أشكال التدهور أو التلوث. و على ضوء المادة 60 : يجب أن تخصص الأرض للاستعمال المطابق لطابعها ، ويجب أن يكون استعمالها لأغراض تجعل منها غير قابلة للاسترداد محدودا

[13] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان، الأردن، 2006، ص 3

[14] باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2003، ص 1.

[15] ماجدةأبوزنطوعثمانمحمدغنيم،التنميةالمستدامةمنمنظورالثقافةالعربيةالإسلامية،مجلةدراساتالعلومالإدارية،مجلة ،علميةمحكمةتصدرعنعمادةالبحثالعلمي،الجامعةالأردنية،عمان،الأردن،المجلد 36 ،العدد1 ،كانونالثاني(جانفي2009) .ص23

[16] عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 35، العدد 1، جانفي 2008، ص 177.

[17] د. هشام بشير و د.علاء الضاوي سبيطة، حماية البيئة والتراث الثقافي في القانون الدولي، المركز القومي، الطبعة الأولى، 2013، مصر، ص 33.

[18] انفجر في عام 1986 المفاعل رقم 4 في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية وقتل أربعة من العمال على الفور، وسرعان ما تزايدت الانفجارات والحرائق والأدخنة، والتي كانت نتيجتها تصاعد 5% من المواد المشعة التي كانت في قلب المفاعل إلى الجو. وما زاد الأمور سوءا هو هبوب موجة من الرياح التي نقلت تلك المواد المشعة إلى مدن أو حتى الدول المجاورة، وكانت النتيجة غير المباشرة عشرة آلاف حالة من السرطان في الاتحاد السوفيتي سابقا، وألف حالة أخرى في أوروبا

[19] و هي حادثة انفجار واشتعال منصة البئر النفطي البحري: أفق الماء العميق (Deepwater Horison) الواقعة في خليج المكسيك، يوم 2010/04/20 مما أدى لمقتل 11 من العمال و غرق المنصة بعد يومين، و هي المرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة التي تتسرب فيها مقادير هائلة من النفط والغاز على عمق 1600 متر تحت سطح الماء، وقد تحملت الشركة البريطانية للنفط التي كانت تشغل البئر النفطي مسؤولية إيقاف التسرب النفطي و إزالة آثاره وتعويض المتضررين

[20]Alain Chauveau et Jean-Jacques Rosé, l'entreprise responsable, éditions d'organisation,2003, Paris, France ; p 3

[21] دهشتي صديقه محمد، دور المنظمات الغير الحكومية في ضمان حقوق الإنسان: دراسة تطبيقية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2016، ص 181

[22] وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010، ص 20.

[23] الوعي البيئي هو إدراك الفرد لمتطلبات البيئة وتنمية السلوكيات الصحيحة لديه تجاه البيئة، ويكون ذلك من خلال تعريفه بمكوّنات البيئة والعلاقة التي تربط هذه المكوّنات معاً، ومعرفة المشكلات الناجمة عن الإخلال بتوازنها، وطرق حلّ هذه المشكلات للعودة إلى مربع التوازن البيئي السليم، والوعي البيئي ليس بالأمر الفطريّ عند الكثير من الناس، وإنّما هو من السلوكيات المكتسبة التي يمكن غرسها فيهم وتعديل سلوكياتهم تجاه البيئة، تعريف مأخوذ من كتاب الإعلام البيئي للأستاذ علي عبد الفتاح، اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 58.

[24] Chauveau A & Rosé.J, L'entreprise responsable, Editions d'organisation, Paris, 2003, p11.

[25] Chauveau A & Rosé.J, OP cit, p 84

[26] نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص290.

[27] صالح مهدي، محسن العامري، د.طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص 41.

[28] ليزا نيوتن، ترجمة: ايهاب عبد الرحيم محمد، نحو شركات خضراء، (مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة)، شركة مطابع المجموعة الدولية، الكويت، 2006، ص 74.

[29] مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر بمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة وهران، 2013-2014، ص 63

[30]أبو القاسم حمدي، تنمية كفاءات الأفراد ودورها في دعم الميزة التنافسية للمؤسسات: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير تخصص إدارة الأعمال، جامعة الأغواط، 2003-2004، ص 32

[31] رحيل أسية، دور الكفاءات في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في إدارة الأعمال، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2010-2011، ص 15.

[32] علي السلمي، السلوك الإنساني في منظمات الأعمال، دار القريب للطباعة والنشر، مصر ،1995، ص287